بسم الله الرحمن الرحيم.

المشاركة في الملتقى الوطني عنوانه :

النقد اللساني الحديث للتراث اللغوي العربي–المرجعيات والأهداف–

بجامعة محمد لمين دباغين سطيف 2.

يوم: 28- 02-/01- 03- 2023،

محور المشاركة الأخير: نقد نقد المحدثين للمنجز النحوي

بمداخلة بعنوانها:

مظاهر التجزيئية في نقد المحدثين للنحو العربي

Aspects of fragmentation in the criticism of modernists of Arabic grammar.

د.اليزيد بلعمش

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة (الجزائر)

El-yazid@hotmail.com

البريد المهني: y.belameche@univ-emir.dz

ملخص: تسعى مداخلتنا هذه إلى تلمس مظاهر النقد التجزيئي الذي مورس على النحو العربي بعد ظهور الاتجاهات اللغوية الحديثة في أوربا وغيرها من البلدان غير العربية، بالتحديد بعد ظهور علم اللسانيات، فقد حاول كثير من الدارسين المحدثين مراجعة الدرس النحوي العربي في إطار المناهج اللغوية الحديثة، ناسبين ذلك إلى تتبع المنهج العلمي في دراسة اللغة وتحليلها. فتعددت تلك الجهود وتنوعت وكلها اتفقت على علمية ما تتبناه من رؤى، ومن فهوم، فراحت تنتقد النحو العربي من جوانب متعددة، فهل حقا حققت هذه الانتقادات ما كانت تصبو إليه؟ وهل فعلا كانت تمتلك الأداة العلمية التي تؤهل لذلك النقد وتلك المراجعة؟

الكلمات المفتاحية: النقد التجزيئي؛ التجزيئية؛ النحو العربي؛ الدراسات اللسانية العربية.

Summary: This intervention seeks to touch the manifestations of fragmentary criticism practiced on Arabic grammar after the emergence of modern linguistic trends in Europe and other non-Arab countries, specifically after the emergence of linguistics, many modern scholars have tried to review the Arabic grammar lesson within the framework of modern linguistic curricula, attributing this to tracking the scientific method in the study and analysis of language.

These efforts multiplied and diversified, and all agreed on the scientific visions they adopt, and the understanding, so they criticized Arabic grammar from multiple aspects, so did these criticisms really achieve what they aspired to? Did she really have the scientific tool to qualify for that criticism and review?

Keywords: fragmentary criticism, fragmentation, Arabic grammar, Arabic linguistic studies.

- عناصر المداخلة:

1-شروط المعرفة الصحيحة:

2-مفهوم التجزيئية:

3-مظاهر التجزيئية في نقد المعاصرين للنحو العربي:

المداخلة:

1- شروط المعرفة الصحيحة: ينبغي أن نعلم أولا أن ليس كل حديث عن المعرفة هو حديث ممنهج، كما أن ليس كل المعارف على حد سواء في الالتزام بشروط العلمية والمنهجية في بناءها، ولهذا فقد تلاحق وتتابع الجهد البشري على بناء قواعد علمية تكون بها المعرفة على نهج صحيح في البناء والتلقي، وحتى يتم التمييز بين التفكير البناء والهادف، وبين التفكير المضطرب والمختلط، واحتهد الباحثون في جمع هذه الشروط وتمييزها، وقد لخصها بعضهم في المخطط الآتي[1]:

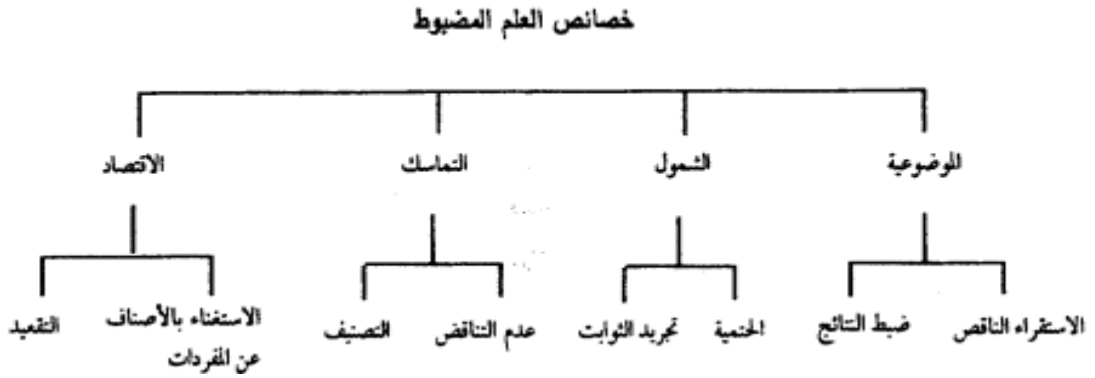

والذي نريد التركيز عليه في بحثنا هذا هو الشمولية: ونعني بها: "سيران هذه المعرفة على جميع أجزاء الظاهرة التي تبحث"[2]، وهذا معناه ألاّ تكون هذه المعرفة خاصة بجزء واحد من أجزاء الظاهرة المدروسة، فإن كانت خاصة بجزء من أجزائها كانت هذه المعرفة ناقصة غير شاملة، أو هي تشمل جزء فقط من أجزائها، ولا يمكن تعميمها على الجميع، ولهذا اصطلحنا على تسمية: بالتجزيئية، أي أنها تشمل جزء من الظاهرة دون سعى لتعميمها على كامل أجزاء الظاهرة.

2- مفهوم التجزيئية: لقد تبين لنا فيما عرضناه من مفهوم الشمول، مفهوم التجزيئية فإذا كان الشمول هو اعتبار جميع إجزاء الظاهرة في تأسيس المعرفة، فإن التجزيئية التي نعنيها هنا هي: أن يقع في دراسة الظاهرة فصل ما لا ينفصل، فيقع البحث نتيجة لذلك في تناقضات واضحة ومشكلات ما كان ليقع فيها

(1) ينظر: تمام حسان، الأصول –دراسة ابستيمولوجية–، عالم الكتب–القاهرة، ط:2000 (ص16).

(2) ينظر: التفكير العلمي، عالم المعرفة– الكويت، ط: مارس 1978 (ص36).

لولا هذه التجزئة فيما لا ينبغي أن يجزأ[1]، وهذا المصطلح آت من اعتبار الجزء على حساب الكل. نعم، لقد ذهب عزالدين مجدوب إلى وسم محاولات المحدثين في نقد التراث (بالتجريبية) وقد عنى بها: "قلة التنظير للممارسة العملية وعدم وعي الباحث بالمسلمات التي ينطلق منها وعدم تفكيره فيما يقتضيه التسليم بها من مستلزمات ونتائج فرعية"[2]، وهذه في الحقيقة جاءت نتيجة من نتائج التجزيئية في التناول، فإن الباحث حين يقصر نظره على جزء من أجزاء الظاهرة ، يكون من مظاهر ذلك أنه يغفل عن وضع إطار النظري الذي يحوي دراسته للظاهرة، أو يقع في الاضطراب والقلق المعرفي الذي يعكس فعلا حجم التجزيئية التي يقبع فيها صاحبها، فيكون على هذا التجريبية مظهرا من مظاهر التجزيئية في التناول المعرفي.

3-مظاهر التجزيئية في نقد المعاصرين للنحو العربي:

أ- بدايات نقد المعاصرين للنحو العربي (الاتجاه التيسيري في نقد النحو العربي): البحث عن نقطة البداية في نقد المحدثين والمعاصرين للنحو العربي إنما بدأت أولا من تناول الجانب التعليمي له؛ أي بدأت من محاولات التيسير التي جاءت بعد نشر: إبراهيم مصطفى لكتابه: إحياء النحو (1937م)، وبعد تحقيق: شوقي ضيف لكتاب ابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة" (1947م)، وازدات الحركة نشاطا واتساعا، خاصة مع نشأة الجامعات في البلاد العربية، وتأسيس المجامع اللغوية، جاء عدد من الدراسات التي تروم تيسير النحو العربي وتبسيطه[3]؛ من ذلك: كتاب أمين الخولي (مناهج التجديد في النحو والبلاغة والتفسير سنة 1961)، و وكتاب مهدي المخزومي (في النحو العربي نقد وتوجيه سنة 1964) كتاب شوقي ضيف (تجديد النحو سنة: 1982م)، كتاب أحمد عبد الستار الجواري (نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ط2 :1984م)،... وعدد من الدراسات التي جاءت في هذا السياق وكانت كلها تروم تيسير النحو العربي، مغلبة في ذلك النظرة التعليمية على النظرة العلمية للنحو العربي، ولهذا كانت المصطلحات التي تستعمل في هذا السياق تروم هذا المفهوم على اختلاف ألفاظها، وأغلبها -كما يلحظ من أسماء المؤلفات فيها، هي: إحياء، وإصلاح، وتيسير، وتجديد، ... وهي —كما نلحظ- مصطلحات جاءت على سبيل الترادف والاتباع، ليس لها في الغالب ضوابط عامة تحددها أو تسير عليها[4].

---

(1) ينظر في هذا: نازك الملائكة، التجزيئية في المجتمع العربي، دار العلم للملايين-بيروت، ط1، 1974 (ص5) وإن كان قد قصد بهذا الأمر بعض القضايا الاجتماعية التي تنظر فيها المجتمع العربي نظر تجزيئية للأشياء.

(2) عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، دار محمد علي الحامي-سوسة(تونس)، ط1، 1998 (ص12).

(3) ينظر: جنان التميمي، النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، دار الفارابي-بيروت، ط1، 2013 (ص29 وما بعدها)،

(4) ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، (ص70) مقال في: مجلة الخطاب الثقافي، تصدر عن جامعة الملك سعود بالرياض، العدد: 03، سنة: 2008.

وتمخض عن الجهود الإصلاحية لهؤلاء مجموعة من المقترحات والآراء تدور في مجملها حول[1]:

– الاستغناء عن بعض المصطلحات النحوية بمصطلحات نحوية أخرى: كالاستغناء عن المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ونائب الفاعل: بالمسند والمسند إليه.

– إعادة تنسيق الأبواب النحوية؛ كحذف أبواب النواسخ من باب المدفوعات إلى أبواب أخرى، فمثلا باب كان يتحول إلى باب (الأفعال اللازمة) وهكذا...

– تجاوز الإعراب التقديري والمحلي وإلغاؤهما، والاكتفاء بذكر الحالة الإعرابية فقط من رفع أو نصب أو غيرهما....

– تجاوز ما لا يفيد في صحة نطقه فلا حاجة إلى إعرابه ... وهكذا كإعراب الأدوات والحروف.

وهكذا كانت آراؤهم تدور في هذا السياق، ولهذا أدى هذا الأمر إلى الدعوة إلى إلغاء أهم شيء في بناء الدرس النحوي وهو الدعوة إلى إلغاء العامل. بل وزاد بعضهم شططا حتى قال بإلغاء الحركات والدعوة إلى التسكين.

نحن هنا لا نريد تتبع الخلل في كل رأي من هذه الآراء على حدة وإنما نريد أن نشير إلى الخلل العام الذي ساق إلى هذه الآراء، وهو –في ظننا– (النظرة التجزيئية) وتتمثل في النظر إلى علم النحو نظرة تعليمية على حساب إهمال النظر العلمي، أو خارج الإطار العلمي للنحو العربي، وهذا هو أول مزلق تجزيئي وقع فيه نقاد النحو العربي.

هكذا بني في أذهاننا حاجز بين علم النحو وتعليمية النحو، وصرنا ننظر إليه نظرة واحدة وهي نظرة جزئية تعتبر الجانب التعليمي فقط، دون المزاوجة بين النظرة العلمية والنظرة التعليمية، ولهذا سار منهجهم نحو التيسير والتسهيل المطلق من كل القيود فصارت العملية أقرب إلى التهديم منها إلى التيسير لأنها كلما استصعبت شيئا إلا وطلبت له التيسير دون قيود وضوابط علمية تضبط ذلك وتقيده.

ولو سار أصحاب التيسير في الإطار العلمي للنحو العربي لسار ذلك التيسير بنظرة تكاملية ولأثمر نتائجه. أو على الأقل كان عليهم أن يبنوا إطارا علميا آخر يتم في ضوئه التيسير والتسهيل.

ينبغي أن ننوه إلى أن القدماء قد فهموا ذلك وسعوا إلى تبسيط المسائل النحوية واختصارها، "بما يتناسب مع الناشئة والمتعلمين، بما يلبي حاجاتهم التعليمية، وجاءت خالية من التفصيلات والشروحات والتعليلات، فتصورهم لمصطلح التيسير قائم على الانتقاء من جملة النحو العلمي، مع تجنب الإطالة والتعمق

(1) ينظر في عدد من الكتب التي أشارت إلى ذلك منها: شوقي ضيف، تجديد النحو، دار المعارف–مصر، ط6، 2013. ومنها كتب أحصت هذه الآراء دراسة منها: أحمد الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين –دراسة وتقويم– (رسالة ماجستير من جامعة أم القرى) (1423هـ) . محمود حبيب المشهداني، النحو العربي محاولات تيسيره وطرائق تدريسه. مقال منشور في مجلة كلية العلوم الإسلامية 2011.

في ذكر القواعد، والاستعانة على توضيح الموضوعات بالأمثلة والتقليل من الشواهد والوقوف عند العلة التعليمية، والتمييز بين المستويات التعلمية" [1]

ب- الاتجاه اللساني في نقد النحو العربي: ثم تطورت هذه المراجعة، وتقدم هذا النقد خطوة أخرى بعد أن اتصل بعض أساتذتنا بالغرب ومناهجه خاصة بعد ظهور علم اللسانيات الحديث بداية من نشر كتاب دوسوسير (محاضرات في اللسانيات العامة) سنة 1916م، و"كان الهدف الأساسي عندهم أنه مجرد نقد للنحو العربي أو ما يسمى بالنحو التقليدي أو هدم النحو العربي وأن هناك نظرية جديدة يمكن تطبيقها لكن في الواقع معظم الحركات التي تمت حتى الآن لم تؤد إلى مواقف إيجابية بتقديم بديل حقيقي يمكن لمسه باليد ويمكن وضعه وتطبيقه بطريقة واضحة"[2]، هذا التقييم عبده الراجحي للجهود التي قدمت حتى عصره، ويرى أن السبب في ذلك إنما هو راجع أساسا إلى أنه كان "كله يدور في فلك النقد الذي تم في أوربا للنحو التقليدي بأنه أرسطي ونحو يبدأ بالمعنى ونحو يبدأ بالتصورات العقلية"[3]. وأن كان هذا النقد الذي قدمه عبده الراجحي لمعظم الأعمال النقدية التي مورست على النحو العربي بعد ظهور اللسانيات الحديثة، فنحن لا نستعجل ذلك حتى نستعرض بعض المحاولات التي قُدمت في ذلك.

لقد تعددت تلك الجهود التي توجهت إلى دراسة النحو العربي ونقده على وفق ما أتاحته اللسانيات الحديثة، فظهرت على إثر ذلك عدد من الدراسات حاولت بناء إطار جديد للدرس النحوي العربي على ما أتيح لها من الاطلاع على النظريات الغربية الحديثة، يمكن لنا أن نميز في هذا الطور مرحلتين مرّت بهما عملية النقد، هما[4]:

وقد مرَّت العلاقة بين اللسانيات، والتراث النحوي بمرحلتين:

- **المرحلة الأولى**: مرحلة انبهار باللسانيات من بعض الباحثين قد تبعها نقد شديد للتراث النحوي، وتشكيك في كفايته الوصفية. وقد امتدت هذه المرحلة من الثلث الأول للقرن العشرين إلى الثمانينيات من القرن نفسه.
- **المرحلة الثانية**: مرحلة إعادة اكتشاف للتراث النحوي بحيث يكون التعمق في اللسانيات دافعًا لاكتشاف أقوال وتحليلات ذات قيمة في التراث النحوي.

ومن أبرز هؤلاء عبد الرحمن الحاج صالح. وأعماله شاهدة على ذلك.

---

(1) ينظر: خالد بن عبد الكريم بسندي، محاولات التجديد والتيسير في النحو العربي (المصطلح والمنهج: نقد ورؤية)، (ص71) مجلة الخطاب الثقافي، العدد: 03.

(2) ينظر: عبده الراجحي، النحو العربي واللسانيات المعاصرة (ص160) ضمن كتاب ندوة: البحث اللساني والسميائي، منشورات جامعة محمد الخامس بالرباط، ماي 1981.

(3) ينظر: المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(4) ينظر: معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية، الناشر: نادي القصيم الأدبي ودار محمد علي الحامي- تونس، ط1، 2014 (ص57).

ومنه أصبح "التعمق في اللسانيات دافعا من الدوافع لتعديل الطعون الموجهة للتراث النحوي بالاعتماد على منطلقات لسانية مسلم بها"[1].

وما يهمنا هنا هو المرحلة الأولى التي النقد يسير فيها، التشكيك في الكفاية الوصفية للنحو العربي، واقتراح بدائل لكثير من المسائل.

فكانت أولى هذه المحاولات في هذه المرحلة، والتي كان لها الأثر البارز في توجه الباحثين للنقد النحو وتقويمه: وهي محاولة تمام حسان في كتابه: «اللغة العربية معناها ومبناها»[2] ظهر أول مرة سنة (1973م)، ولقد أعاد بناء النحو العربي على وفق مراعاة جانب المعنى والبنى معا على حسب تقديره، لأنه حسب نظره أن النحو العربي إنما غلب جانب المبنى على المعنى. وقد بدأ هذا الأمر بإشرافه على مجموعة من الرسائل الجامعية قبل إنجازه لهذا الكتاب، أشار إليها في مقدمة هذا الكتاب، هي:

- ابن مضاء ومنهج النحاة القدماء في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة "ماجستير".
- اسم الفاعل بين الاسمية والفعلية "ماجستير".
- الصواب والخطأ عند النحاة الأقدمين في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة "دكتوراه".
- وسائل أمن اللبس في النحو العربي "دكتوراه".
- الزمن في النحو العربي "ماجستير".
- الوحدات الصرفية ودورها في تكوين الكلمة العربية "ماجستير".
- تقسيم الكلام العربي "دكتوراه".

فهذه البحوث جميعا إنما جاءت لتمهد فيما بعد لميلاد كتاب اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان، في الجملة يعد ما جاء به تمام حسان في مظهره متكامل وشامل، كما أنه جاء بنظرية شاملة لدراسة اللغة العربية تجاوز بها ما جاء في النحو العربي، ولهذا الأمر فقد حظيت هذه النظرية بالتقدير والاحتفاء من جماعة من الدارسين العرب، واعتبروها بديلا عن العامل في النحو العربي، ومن أمثال هؤلاء[3]: محمد حماسة عبد اللطيف في كتابه (العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث)، وعبد الهادي الفضلي في كتابه (دراسات في الإعراب)، ومصطفى حميدة في كتابه (نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية)، ومحمد محمد يونس في كتابه (وصف العربية دلاليا في ضوء مفهوم الدلالة المركزية) ...الخ، وعلى الرغم من هذا الاحتفاء إلا أنها لم تسلم من انتقادات تبين وجوها من التجزيئية في التناول، منها:

---

(1) معاذ بن سليمان الدخيل، منزلة معاني الكلام في النظرية النحوية العربية (ص57).

(2) ذهب عزالدين مجدوب إلى جعل هذا الاتجاه اتجاهين: اتجاه اعتمد على المنهج التاريخي المقارن والاتجاه سار على المنهج الوصفي وجعل من رواده تمام حسان (ينظر: كتابه: المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، (ص28 وما بعدها))، لكن الذي يظهر أن الاتجاه التاريخي المقارن إنما كان استمرارا للمراحل التي لا تنتسب إلى اللسانيات صراحة، كون أن الفكرة اللسانية عند هؤلاء غير واضحة الملامح.

(3) ينظر: منصور بن عبد العزيز الغفيلي، مآخذ المحدثين على النحو العربي وآثارها التنظرية والتطبيقية، نادي القصيم الأدبي،ط1، 2013 (ص359 وما بعدها).

1- ينقص هذه التأسيس التنظري الجانب التطبيقي، ومعلوم أن العلوم تبنى على جانبين اثنين، هما: الجانب التنظري يتلوه الجانب التطبيقي، لكن هذا الانتقاد الذي وجه إلى تمام حسان والذي أوقعه في نوع من التجزيئية، حاول تفاديه بتأليفه لكتاب **الخلاصة النحوية** يقول فيه: "وكان مما قرأته من نقد أن النظرية لا تصدق إلا من خلال التطبيق فكان ذلك حافزا لي على محاولة التطبيق وكانت النتيجة هذه الخلاصة النحوية"[1]، فرأى رحمه الله "أن تكون —هذه الخلاصة- تطبيقا للدراسة النظرية المشار إليها وذلك بإبراز تضافر القرائن على بيان المعنى"[2]. وكذلك قام بتأليف كتاب آخر، وهو كتاب: البيان في روائع القرآن، وقد جعله لتطبيق فكرة تظافر القرائن في إبراز المعنى وتجليته في القرآن الكريم.

2- توهمه أن نظرية العامل بعيدة كل البعد في تقريرها عن العلاقات السياقية للنص[3]، وأن النحاة إنما عملوا بمجرد العلامة الإعرابية دون باقي القرائن الأخرى، ولهذا رأيناه يأتي بتلك الأمثلة التي لا معنى لها، من مثل[4]:

قَاصَ التَّجِينُ شِحَالَه بِتَرِيسِهِ ... فَاخِي فَلَمْ يَسْتَفِ بِطَاسيةِ الْبَرَنْ.

ليقوم بإعرابه على النحو الآتي:

قاص: فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

التجين: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

شحال: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

الباء: حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

تريس: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الهاء: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر. .... وهكذا.

ولعمري كيف يمكن مثل هذا الإعراب؟!! ونحن لا ندرك من هذا سوى عربية الحروف المكونة لهذه الكلمات، فكيف يمكن أن نعرب:

---

(1) تمام حسان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب-القاهرة، ط1، 2000 (ص08)

(2) الخلاصة النحوية (ص08)

(3) ينظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية-الإسكندرية، ط: 1994 (ص82 وما بعدها)

(4) ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب-القاهرة، ط5، 2006 (ص183).

قاص : كيف ندرك أنها فعل ماض دون أن نعرف مَعناها ، أليس ممكناً أن تكون اسم فاعل من قصا ، يقصو أي تباعد .

التجين : ثم كيف نعرب هذا اللفظ فاعلاً دون أن ندري ما هو الحدث الذي أسند إليه ، أليس من الممكن أن يكون مضافاً إلى قاص ، أي (قاص التجين) دون أن يتغير الوزن .

شحاله : كيف نحكم بأنها كلمة واحدة وبأنها منصوبة على المفعولية (شحالَ) والضمير مضاف إليه ، أليس من الممكن أن تكون ثلاث كلمات (شحا) ، (له) جار ومجرور ؟ (1)

ومظهر التجزيئية في هذا الرأي الذي ذهب إليه تمام حسان ظاهر لا خفاء فيه، إذ نجده يختصر العناصر المختلفة المعتمدة في التحليل النحوي في عنصر واحد من تلك العناصر، وهي العلامة الإعرابية مع إلغاءه لباقي القرائن الأخرى التي كان يأخذ بها النحو العربي. ومن الأدلة التي تدل على أن النحو العربي كان يوظف قرائن أخرى: اتكاؤه على مبدإ الإفادة في كثير من الأحكام النحوية، وذلك من مثل:

يقول ابن مالك : والخبر الجزء **المتمّ الفائدة** ... كالله برّ والأيادي شاهده

ويقول أيضا: ولا يكون اسم زمانٍ خبرا ... عن جثةٍ **وإن يفد فأخبرا.**

ويقول أيضا: ولا يجـــوز الابتدا بالنّكـــرة ... **ما لم تفد** كعند زيدٍ نمرة

وهل فتىً فيكم فما خلّ لنا ... ورجل من الكـــرام عنـــدنا

ورغبةٌ في الخير خير وعمل ... برّ يزين وليقس ما لم يقل.

إذن فتصور تمام حسان في نقده للنحو العربي إنما هو قائم على أساس أن الدراسة النحوية العربية دراسة قائمة في أساسها على المبنى وأن المعنى فيها كان شيئا غفلا، **وهذا تصور تجزيئي للنظرية النحوية العربية** التي **قامت أصلا على دراسة الفائدة** واعتبارها مبدأ أصيلا في تحديد مساحة الدراسة، فغير المفيد أصلا لا يدخل في مساحة الدراسة النحوية يقول ابن مالك:

كلامنا **لفظ مفيد** كاستقم ... واسم وفعل ثمّ حرف الكلم.

ولهذا لو **جرّد الكلام** من هذه **الإفادة** "لكان في حكم الأصوات التي حقها أن ينعق بها غير معربةٍ، لأن **الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب**"، كما يقول الزمخشري (538هـ) في المفصل[2]. فالعبرة الأولى في الاعتداد بالجملة: الإسناد.

هذا مع **تمام حسان**، أما مع غيره ممن انتقد النحو العربي فإنهم لم يعمدوا إلى بناء نظرية شاملة في التحليل النحوي، وإنما اعتمدوا على آراء **تمام حسان**، فكان الكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها" والدراسات التي أشرف عليها **تمام حسان** مصدر إلهام لما جاء بعده من الدراسات في نقد النحو العربي

---

(1) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم (ص82، 83)

(2)الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ومعه كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، تقديم: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال–بيروت، لبنان، ط1، 1993م (ص43).

في ضوء المناهج اللسانية الحديثة أو دراسته دراسة ناقدة فاحصة. وكانت جهودهم تنصب على مسائل جزئية دون التعرض للنحو العربي كاملا، إنما وقع اختيارهم على مسائل منه.

وقد أرجع **عزالدين مجدوب** جملة المسائل التي ناقشها المحدثون في نقدهم للنحو العربي إلى **ثلاث قضايا كبرى**، هي: **الجملة، وأقسام الكلم، الوظائف النحوية**[1]، لكن في حقيقة الأمر أن هذه **المسائل متداخلة فيما بينها يصعب الفصل بينها**، فالحديث عن نوع الجملة هو حديث عن أقسام الكلم لأن الجملة إنما تتنوع بتنوع أقسام الكلم، وهو حديث عن الوظائف النحوية لأن الجملة هو مجموعة من الوظائف النحوية، وعلى هذا فتناقش كل مسألة على حدة، من المسائل التي تظهر فيها التجزيئية في التناول نأخذ ما ذهب إليه علي أبو المكارم من كون **أن الجملة المبتدأة بوصف تصنف جملة وصفية في مقابل الجملة الاسمية** والجملة الفعلية.

ج- علي أبو المكارم والجملة الوصفية: يذهب علي أبو المكارم إلى عد الجملة التي تبدئ بوصف نوعا خاصا وجملة مستقلة عن الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ولا تدخل تحت واحدة منهما، واطلق عليه اسم (الجملة الوصفية) معتمدا في ذلك على ما لها من الخصوصيات التركيبية التي تخصها، ويمكن أن نتلمس هذه الخصوصية من التراث النحوي نفسه في ثلاثة جوانب[2]:

1- أن كثيرا من التعريفات للمبتدأ تقرّ بأنه اسم مشترك بين ماهيتين (انظر التعريفات السابقة)، فالمبتدأ مبتدآن: أحدهما محكوم عليه، والثاني: محكوم به، وبينهما كثيرٌ من الفروق في الأحكام التركيبية نلخصها في الجدول التالي:

المبتدأ المحكوم عليه	المبتدأ المحكوم به
1- يكون اسما حقيقيا وحكميا.	1- لا يكون إلا اسما حقيقيا.
2- " صريحا وغير صريح.	2- لا يكون إلا صريحا.
3- " ظاهرا ومضمرا.	3- لا يكون إلا ظاهرا.
4- " جامدا ومشتقا.	4- لا يكون إلا مشتقا.
5- " معرفة ويكون نكرة بمسوغ.	5- لا يكون نكرة باطراد.
6- متعدد السياقات.	6- مسبوقا بنفي أو استفهام على الراجح.
7- مرن الموقع.	7- ملتزم الترتيب.
8- يذكر ويحذف بدليل.	8- واجب الذكر ممتنع الحذف.

إذن: فهذه الأحكام تؤكد فعلا أن هناك ماهيتين للمبتدأ.

(1) ينظر: عز الدين مجدوب، المنوال النحوي العربي قراءة لسانية جديدة، (الفصول الثلاثة الأخير من الكتاب في القسم الثاني منه).

(2) ينظر: علي أبو المكارم، التراكيب الإسنادية: الجمل الظرفية والوصفية والشرطية، مؤسسة المختار – القاهرة، ط1، 2007 (ص83).

.

2- أن نمط هذه الجملة -الجملة الوصفية- غير نمط الجملة الاسمية، أو على الأقل إنّ نمط الجملة الاسمية نوعان: نمط1: مبتدأ + خبر.

نمط2: مبتدأ + مرفوع سد مسد الخبر.

وإلغاء الفارق بين هذين النوعين إنما هو إلغاء افتراضي، لا واقعي لأنه لا يمكن نكرانه. وإذا كان هذا كذلك، فقد خلص علي أبو المكارم إلى أنّ الوعي بوجود هذا النوع من الجملة قديم، وأن مصطلح (الجملة الوصفية) قديم النشأة والدلالة، حديث الوضع، ليس أكثر من تعبير عن ظاهرة أقرها النّحاة أنفسهم.

إنّ ما ذهب إليه علي أبو المكارم من تمييز هذه الجملة عن غيرها، إنّما هو منظور إليه من جهة الاتّكاء على اعتبارها ظاهرة لغوية لها تميزها مقارنة لها بالجملة الاسمية أو الفعلية، وعلى اعتبار أنّ لها من الخصائص التّركيبية ما يؤهلها لأن تكون جملة مستقلة عن غيرها.

وهذا ما يجعلنا نقول: وهل كل أشكال الجملة الاسمية وأنماطها لها نفس الخصائص التركيبية، فهل جملة (صيامكم خير لكم) كجملة (أن تصوموا خير لكم)، وإن المقارنة بينها تجعلنا نعيد رسم الجدول السابق على النحو الآتي:

المبتدأ (صيامكم)	المبتدأ (أن تصوموا)
1- اسم حقيقي.	1- جملة تؤول باسم.
2- " صريح	2- غير صريح.
3- " ظاهر ومضمر.	3- لا يكون إلا ظاهرا.
4- " جامد ومشتق.	4- لا يكون إلا مشتقا.
5- " معرفة. ويكون نكرة بمسوغ.	5- والجملة توصف بأنها نكرة.
6- متعدد السياقات.	6- مسبوقا بحرف من الحروف المصدرية.
7- يذكر ويحذف بدليل.	7- واجب الذكر ممتنع الحذف.

فإذا كانت هذه الجملة (أن تصوموا) بمثل هذه الخصائص التركيبية، فلماذا لا تكون أيضا جملة مستقلة، تعطى اسما مستقلا؟! فنقول عنها مثلا: الجملة المصدرية.

فعلا، إن النحاة يقرون بوجود فوارق في الخصائص التركيبية بين الأشكال والأنماط المختلفة للجملة الاسمية، لكن من حيث المبدأ العام، فإن هذه الأنماط المختلفة والأشكال جميعها يسلك سلوك الجملة الاسمية، ولهذا صنفها النحاة في خانة واحدة هي خانة الجملة الاسمية، ولو أردنا التّشقيق والتّمييز بين أنماط الجملة الاسمية المختلفة حتى الجملة الفعلية، وتمييز كل نوع باسم خاص به، وجعله قسما من أقسام الجملة العربية، لظهر عندنا إذا: أقسام عديدة وكثيرة بعدد أنماط الجمل الاسمية والفعلية في العربية، ولهذا مخالف للمنهج العلمي الذي يتطلب الضبط والتصنيف والحصر، لا تتبع الفوارق الجزئية وجعلها عنوانا على أقسام ومباحث.

وهكذا تظهر هنا نوعا من التجزيئية التي مارسها علي أبو المكارم عندما اعتبر نمطا من أنماطا الجملة الاسمية نوعا خاصا من أنواع الجملة في العربية متجاهلا باقي أنماط الأخرى للجمل الاسمية التي لا تكون فيها المبتدأ اسما صريحا. مما يبين لك أن التجزيئية قد سرت في انتقادات المحدثين في كثير من أحكامهم.

خاتمة:

وما يمكن الوصول إليه أن نقول إن المظهر التجزيئية في النقد اللساني للنحو العربي من المحدثين كان متجليا بعدة مظاهر وأساليب فكان النقد أحيانا يتجه إلى العناية بتعليمية النحو العربي وإغفال علميته في البناء، وأحيانا إلى بعني بباب وتغفل عن معالجة أبواب أخرى لوجود اختلاف على مستوى التنظير، وأحيانا أخرى تعني بالجانب التنظيري وتغفل عن الجانب التطبيقي ... وهكذا سرت التجزيئية في البحوث اللغوية العربية حتى أصبحت ظاهرة قارة في البحوث، تغذيها عوامل متعددة منها: الفردية، ... وغيرها، والحقيقة أن المشكلة هي أعمق من أن تكون علمية فقط بل لعل أصلها أنها مشكلة ثقافية يعاني منها الفرد العربي وهي غياب النظرة الشمولية التي تجمع الأشياء المتعددة تحت بوتقة النظر للوصول إلى رأي جامع.

وفقا لهذا نقول: إن النحو العربي مشروع أمة، لا يمكن أن يتصدى للحديث عنه فرد من أفراد، أو مجموعة من الباحثين وإنما ينبغي أن يكون مشروع جيل كل زمن أو مشروع الأجيال العربية.